الأمم المتحدة

A/75/567

الجمعية العامة

Distr.: General
3 November 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 75 من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

أتشـــرف بتعميم نص البيان المســـجّل ســـلفًا الذي أدلى به رئيس المحكمة الجنائية الدولية (انظر المرفق)، والذي عُرض خلال الجلسة العامة الثامنة عشرة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة المعقودة في 2 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2020، عملا بمقرر الجمعية العامة 506/75 المؤرخ 13 تشـــرين الأول/أكتوبر 2020.

250121 051120 20-14529 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

القاضي إيبو – أوسوجي (رئيس المحكمة الجنائية الدولية): كما هو الحال دائما، يشرفني كثيرا أن أخاطب الجمعية العامة. هذه هي المرة الثالثة التي أخاطب فيها الجمعية العامة بصفتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية. وللأسف، ستكون أيضا المرة الأخيرة.

يؤسفني أنني غير قادر على الحضور شخصيا بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. ولكن هذا لا يقلل بأي حال من الأحوال من أهمية هذه المناسبة. إن المحكمة تقدر بصفة خاصة الفرصة التي أتيحت لها لإطلاع المجتمع الدولي على إسهامها في إنسانيتنا المشتركة، نحن نعتز بعلاقة التعاون القيمة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

لن أكرر هنا محتوى أو مضمون التقرير السنوي للمحكمة إلى الأمم المتحدة (انظر A/75/324 و A/75/324/Corr.1). التقرير هو بالفعل وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة ومتاح للجمهور.

هذا العام هو عام غير عادي تماماً، ليس لأنه عام تسبب فيه الوباء في تركيع العالم فحسب ولكن أيضًا، بشكل أكثر إيجابية، لأنه يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس المنظمة، حسبما هو مدون في سجلات الأمم المتحدة. وفي البيان الذي سجلته للاحتفال بهذه المناسبة، سلطت الضوء على القواسم المشتركة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية من حيث التطور التاريخي وروح الالتزام بالمهمة.

لقد ذكرت أنه على الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية منفصلة عن الأمم المتحدة، فإننا أعضاء في نفس الأسرة. وتنبع هذه العلاقة الأسرية الوثيقة من فلسفتنا المشتركة في العقيدة المركزية لتعددية الأطراف التي عبرت عنها السيدة إلينور روزفلت – السيدة الأولى للولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وأم حقوق الإنسان – بكلمات تخبرنا بأنه في حين لا يمكننا الاستعاضة عن أراضينا وأعلامنا بأي أرض أخرى أو أي علم آخر إلا أنه يمكننا الانضمام إلى الدول الأخرى تحت علم مشترك لتحقيق شيء جيد للبشرية لا يمكننا تحقيقه بمفردنا.

ذكرت أن الحاجة إلى كل من المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة قد نشأت مباشرة من أهوال الحرب العالمية الثانية. وذكرت أنه على الرغم من أن تأسيس المحكمة الجنائية الدولية استغرق وقتًا أطول، فإن بذور ولادتها قد غُرست خلال السنوات الأولى للأمم المتحدة وداخل تلك الهيئة. لقد كان العمل المبكر للجنة القانون الدولي، بتكليف مباشر من الجمعية العامة، أمراً حاسمًا في إرساء الأساس الذي بُنيت عليه المحكمة لاحقًا، ذلك عندما خففت الحرب الباردة قبضتها المروعة على الشؤون العالمية. ومرة أخرى، عملت الأمم المتحدة بوصفها راعياً ومنتدياً عالمياً لإحياء مشروع إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، وكذلك للمفاوضات الرسمية التي أطلقت عملية إنشائها في عام 1998. هذه هي قصة الخيط المشترك في التاريخ، المنسوج في أدق الأطر.

وفيما يتعلق بالروح المشتركة للمهمة، فقد ذكرت أن وثيقة الأمم المتحدة المعروفة جيداً والمعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 288/66 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2012، جاء فيها أن الناس من جميع أنحاء العالم يريدون التعاون الدولي لتحقيق عالم خال من العنف والصراع

ويكفل حقوق الإنسان للجميع. هذا هو المستقبل الذي تسعى المحكمة الجنائية الدولية جاهدة لرعايته. إنه مستقبل يضمن أن تكون هناك مساءلة من خلال سيادة القانون والعدالة للضحايا حين تُرتكب الفظائع التي تهز ضمير البشرية، مما يساهم في منع حدوث مثل هذه الفظائع. لكن كيف تعمل المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد؟

يمكنني أن أؤكد للجمعية أن المحكمة أبلت بلاء حسنا. وتتجاوز القصة هنا مجرد القيام بعرض لعدد القضايا التي نظرت فيها المحكمة أو عدد أحكام الإدانة أو البراءة التي أصدرتها. يجب أن تتضمن القصة صورة أشمل، نظرة صحيحة لتلك الصورة ستخبرنا حقًا بشيء واحد، هو أن المحكمة قد عملت بشكل فعال على تخفيف قبضة الاستبداد القبيحة على روح إنسانيتنا المشتركة. منذ إنشاء المحكمة وقلما يمر يوم واحد دون أن يتلقى شخص ما في المحكمة رسالة بريد إلكتروني من شخص ما، في مكان آخر في العالم، يشكو فيها من حالة ظلم مزعومة تبتليهم وأنهم يأملون أن تتمكن المحكمة من المساعدة في وضع نهاية لها. للأسف، بعض هذه الشكاوى قد لا تشكل جريمة وفقاً لاختصاص المحكمة أو لا تفي بمعيار الخطورة المطلوب قبل أن تتمكن المحكمة من الشروع في إجراءاتها. ويأتي بعضها من أشخاص لا يعرفون أن بلدهم ليس دولة طرفًا في معاهدة المحكمة، وأنه بالتالي لا يمكن للمحكمة أن تتدخل من تلقاء نفسها في حالة معينة دون إحالة من مجلس الأمن.

لكن مجرد أن هؤلاء الأشخاص يتطلعون إلى المحكمة لرفع ثقل ظلم يشعرون به يحكي لنا قصة الأمل لديهم هم – الأمل في أن يكون هناك أخيرًا مكان خارج بلدانهم يمكنهم فيه السعي لتحقيق العدالة التي حُرموا منها في وطنهم. ويوضح هذا الكثير عن قيمة المحكمة الجنائية الدولية. فهذا يخبرنا بأن المحكمة تخدم بشكل فعال الغرض الجماعي للأمم المتحدة المتمثل في رفع راية المساءلة بقوة من خلال سيادة القانون والعدالة لضحايا الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان، بالتالي المساهمة في منع وقوعها. وفي الدفاع عن راية المساءلة هذه عملت المحكمة بالفعل على تخفيف قبضة الاستبداد على البشرية.

قبل عدة سنوات، بصفتي محاميًا للادعاء في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، هي محكمة الإبادة الجماعية في رواندا، كنت أحاكم عمدة سابقاً لقرية في منطقة حكم محلي بالقرب من كيغالي. وكان قد تم توجيه تهمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضده. كان المتهم، السيد لوران سيمانزا، عمدة القرية لأكثر من 29 عامًا، حتى قبل وقت قصير من الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994. وعندما اندلعت الإبادة الجماعية، قام بحشد وقيادة رجال ميليشيا إنتراهاموي، وهم الجنود سيئو السمعة الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية ضد التوتسي. وفي مجتمع هياكل سيادة القانون فيه ضعيفة للغاية أو منعدمة، فإن عمدة قرية متعسفاً وقوياً يعني أن السكان المحليين يُتركون عاجزين أمام نزواته وأهوائه. إن السنوات الـ 29 التي قضاها عمدة للقرية تعني أن العديد من الشباب في مجتمعه المحلي قد اعتادوا على رؤيته باعتباره رجل البلدة القوي الذي يملي عليهم أحداث حياتهم.

وبسرعة كبيرة أثناء المحاكمة ما كان بوسعي عدم ملاحظة السيطرة النفسية التي كان ما زال يملكها عليهم. وكان علي أن أجتهد بشدة في مواجهة ردود فعل محسوسة من بعض الشهود الذين كانوا يتجمدون بمجرد دخولهم قاعة المحكمة ورؤية السيد سيمانزا جالسًا هناك. حتى أن بعضهم أخبرني أنهم وجدوا صعوبة في تصديق أنه بالفعل يخضع للمحاكمة وأنه مطالب بالمساءلة عن سلوكه، أنه لم يعد يتحكم في حياتهم كما اعتاد، أن مصيره الآن هو بالفعل في الأيادي الموضوعية لقضاة محكمة جنائية دولية موجودة في بلد آخر

لا يملك فيه أية وسيلة لممارسة نفوذه الطاغي. كان هؤلاء الشهود يمثلون السكان الذين تزدحم بهم المجتمعات الريفية في العالم، حيث لا تسطع دائما أضواء الاهتمام العالمي بشكل كامل لتكشف للجميع وطأة القمع الذي يتعرضون له وهم يكدون. لقد تطلب الأمر من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي آلية دولية مؤقتة، أن تقنع هؤلاء الشهود بأن أيدي الاستبداد، التي كان يمثلها العمدة السابق، قد أزاحتها من حياتهم بالفعل أداة دولية للمساءلة.

إن الغرض من المحكمة الجنائية الدولية هو خدمة البشرية بشكل دائم في كل مكان في العالم، هذا هو الغرض الذي خدمته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بصفة مؤقتة. وهي بذلك تجسد التعهد بأن الفظائع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُظهر قدرة الإنسان على فعل الشر "لن تتكرر مرة أخرى".

ولكننا نخطئ لو اعتبرنا هذا الإنجاز المتمثل في وجود أداة دائمة للمساءلة أمرًا مفروغًا منه، أو لو اكتفينا بما حققناه. يجب ألا نقلل من فداحة التهديدات التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية. قد نحصل على لمحة سريعة عن أهميتها من خلال طرح هذا السؤال على أنفسنا: هل سيكون من الممكن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية اليوم، عندما ننظر في الظروف الجيوسياسية السائدة في عالمنا اليوم؟

وهنا يجب أن نضع في اعتبارنا أن الصراعات المسلحة هي القنوات الأكثر شيوعًا لجميع الجرائم التي لدى المحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية عليها. وعادة ما تكون الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وبالتأكيد جرائم الحرب – وجريمة العدوان بطبيعة الحال – مرتبطة بالصراعات المسلحة.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، دعونا نزيد التمعن في الصراعات التي نقرأ عنها في الأخبار الحالية للعالم – سورية، أفغانستان، اليمن، ليبيا، أرمينيا وأذربيجان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي، بوركينا فاسو وتمرد تنظيم بوكو حرام في منطقة بحيرة تشاد، التي تشمل نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر. يمكننا أيضًا التفكير في الصراعات الدائرة في ميانمار، جنوب السودان، الصومال، إسرائيل وفلسطين. وهناك صراعات أخرى عديدة.

إن الهدف من ذكر هذه القائمة المحدودة لمناطق الصراع في العالم هو أن مجلس الأمن لم يتمكن وبشكل محبط من الاتفاق على إخضاع حتى أشد تلك الصراعات ضراوة إلى كاشف ضوئي دولي مستقل للمساءلة. لم تسمح غريزة حماية المدافع بمثل هذه التحقيقات، حيث بدأ الشبح القبيح للحرب الباردة القديمة بالتحرك مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، أصر الاتحاد الأفريقي على أن الكاشف الضوئي الدولي للمساءلة لن يتم تسليطه فقط على الأوضاع في أفريقيا ما لم يكن ممكناً تسليطه على الأماكن الأخرى.

وفي إطار اعتراض الاتحاد الأفريقي يتردد صدى إصرار الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن على أن الظلم في أي مكان يمثل تهديدًا للعدالة في كل مكان. ولما كان الأمر كذلك، فإن البشرية في كل مكان – ليس فقط بين الضحايا الأفارقة للفظائع – تستحق الاهتمام الفعال من المحكمة الجنائية الدولية. هذه حجة معقولة جدا. ومع ذلك، ما لا أستطيع أن أؤيده هو النسخة المختصرة من ذلك الاعتراض، التي قد يكون مفادها هو أن حتى الضحايا الأفارقة للفظائع يجب حرمانهم من الاستفادة من المحكمة الجنائية الدولية حتى يتم التأكد من قدرة المحكمة على تلبية احتياجات ضحايا الفظائع في كل مكان في العالم. أنا لا أقبل هذه الحجة.

هناك شيء آخر يجب اعتباره جزءًا من التحديات التي تواجه قصة الأمل التي تمثلها المحكمة، هو النزعة العدوانية لبعض الأطراف العالمية القوية التي تهاجم المحكمة، بل وتهدد بتدميرها، لأنهم يرونها معادية لمصالحهم وتطلعاتهم السياسية. ومن المفارقات أن الهجمات الموجهة للمحكمة من قبل دول قوية هي أيضًا دليل رمزي على قيمة المحكمة للبشرية. تستتبع هذه الهجمات مقاومة، مما يدل على أن المحكمة تُحدث فرقاً. وهذا يُظهر أنه لا يمكن تجاهل المحكمة من قبل أولئك الذين قد يرون على الأقل بعض المصالح الجيوسياسية في تفضيل ترك الضحايا الأبرياء تحت رحمة الجرائم الشنيعة. في الواقع، من طبيعة ولاية المحكمة أن تجذب مثل هذه المقاومة المتأصلة في الكفاح المضني الذي تم التفكير فيه دائمًا في تعهد ما بعد الحرب العالمية الثانية بأن "لا يتكرر ذلك أبدًا".

ما سبق ذكره هو بعض الديناميات العالمية والجيوسياسية المهمة التي قد يراها البعض بشكل معقول على أنها تخلق احتمالات كبيرة ضد إمكانية إنشاء محكمة جنائية دولية أخرى في البيئة الحالية أو في المستقبل. بعبارة أخرى، لمجرد أن محكمة العدل الدولية، بوصفها من أجهزة الأمم المتحدة، قد تم إنشاؤها فور زوال المحكمة الدائمة للعدالة الدولية، بوصفها من أجهزة عصبة الأمم، لا يعني أنه سيتم إنشاء أداة دولية جديدة بنفس السهولة لتحل محل المحكمة الجنائية الدولية إذا سمحنا بإزالتها أو تدميرها من قبل أولئك الذين يفضلون عالماً بدون المحكمة. ولكن الاحتمالات الكبيرة لعدم تكرار الإنجاز المتمثل في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، الآن أو في المستقبل المنظور، تدعونا أيضًا إلى التفكير في إلى أي مدى كانت الظروف مواتية عندما تحقق هذا الإنجاز في المقام الأول، في عام 1998، عندما اعتُمد نظام روما الأساسي. توقيت ذلك الحدث لا يتم دائمًا تقديره بسهولة، لكنه مهم.

في دوامة الشؤون العالمية التي استوعبت إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام 1998 كانت فترة يُشار إليها غالبًا باعتبارها فترة زمنية مميزة – وهي عقد التسعينات من القرن الماضي. لقد كانت فترة اتسمت بالإيجابية واحتمالات نادرا ما تشهدها الأحوال الجيوسياسية العالمية التي غالبا ما تحبط المعنويات، التي تتجلى في المناخ الداخلي لمجلس الأمن، الذي يحدد عمله بشكل سيء سلطة حق النقض والذي يبدو فيه بعض مستخدمي هذا الحق، في كثير من الأحيان أكثر من غيرهم، مستعدين لاستخدامه وراغبين في ذلك دائمًا، بغض النظر عن عواقبه على حضارتنا وإنسانيتنا المشتركة.

ربما كانت أعظم الاحتمالات التي تحققت خلال تلك الفترة المميزة من تسعينات القرن الماضي هو اعتماد نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية. والجدير بالذكر أن ذلك كان خلال فترة زمنية امتدت خمس سنوات تمكن خلالها مجلس الأمن من إنشاء محكمتين جنائيتين دوليتين مخصصتين – إحداهما ليوغوسلافيا السابقة، في 1993، الأخرى لرواندا، في 1994 – من أجل تحقيق المساءلة بشكل منفصل على الانتهاكات، من بينها التطهير العرقي، التي ارتُكبت في يوغوسلافيا السابقة والإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا. كانت بعض السمات المميزة للفترة السابقة مباشرة هي سياسات الغلاسنوست والبيريسترويكا وهدم جدار برلين المرتبط بهما. وشهدت تلك الفترة أيضًا إلغاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والإفراج عن نيلسون مانديلا من السجن السياسي مدى الحياة.

ولأن القدر شاء، استمرت تلك الفترة المميزة في تسعينات القرن الماضي طويلا بما يكفي للسماح بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية أخيرًا في عام 1998. وقد جاء ذلك بعد فترات طويلة من الجهود المتعثرة والتي كان بسبب الحرب الباردة يتم رفضها زمناً طويلاً في العقود السابقة باعتبارها من الأماني الواهمة. وربما تلقى أهمية تلك الفترة من تسعينات القرن الماضي تقديراً أفضل إذا اعتبرنا أن فرنسا وروسيا – وكانت

آنذاك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية – والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، التي تمثل أربعة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن المستقبلي، قد وافقت، يُحسب لها ذلك كثيرا، على إنشاء آلية مساءلة دولية في مؤتمر لندن عام 1945، فيما يتعلق بإجراءات نورمبرغ التي كان مقرراً لها التعامل مع الفظائع التي ارتُكبت في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية.

خلال قرابة نصف قرن بين تجربة نورمبرغ عام 1945 وإنشاء مجلس الأمن للمحكمتين المخصصتين في عامي 1993 و 1994 ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وفقًا لولاية المجلس المعنية بالسلم والأمن الدوليين، لم يتم إنشاء أية آلية مساءلة تحت رعاية الأمم المتحدة قبل ذلك الحين. ومع ذلك، لا يمكن الافتراض بجدية أنه خلال تلك الفترة الفاصلة لم تكن هناك فظائع صدمت ضمير البشرية وتم ارتكابها في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو آسيا أو أوروبا أو في أي مكان آخر وكانت تقتضي وجود مثل هذه الآلية للمساءلة. كل ذلك يعطي أهمية خاصة للفترة المميزة في تسعينات القرن الماضي التي شهدت إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

هناك بعد آخر هام يجب أخذه في الاعتبار فيما يتعلق بالفرصة التي تم اغتنامها لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة مباشرةً عقب إنشاء هاتين المحكمتين المخصصتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. هذا البعد هو أن غرض أو نتيجة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، على خلفية التجربة التاريخية، هو تجنب جعل أسئلة المساءلة عن الفظائع الجسيمة رهينة للحلول المؤقتة لمجلس الأمن، التي قد لا تتحقق، بسبب التقلبات الجيوسياسية التي غالبا ما تعطل تلك الهيئة إلى حد القصور الذاتي المروع.

نحن نعلم أن تلك الفترة المميزة في تسعينات القرن الماضي أصبحت الآن شيئًا ثابتًا في الذاكرة، حيث يسير العالم في مسار الآلام للعديد من ضحايا الفظائع الظاهرة التي تصدم الضمائر. ولهذا يجب أن يكون من الصعب لوم أي شخص قد يشعر بالقلق من أن سياسات مجلس الأمن قد لا تسمح الآن بإنشاء محكمة مخصصة جديدة في حالة ارتكاب انتهاكات جسيمة بطرق تستحضر أشباح سريبرينيتشا أو رواندا. قد يجادل البعض بأن بعض الحالات التي يواجهها العالم الآن تستحضر بالفعل تلك الأشباح. لكن النقطة الأعم هي التأكيد بطريقة خاصة جدًا على القيمة الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية، التي لا ينبغي اعتبارها أمرًا مفروغًا منه. يجب أن تظل تلك القيمة في مقام كبير في أذهاننا. ينبغي أن لا تصرف انتباهنا حقيقة أن المحكمة ليست أداة مثالية، حتى لأغراضها الخاصة. وذلك لأن النظام البشري المثالي، حتى لأغراضه الخاصة، لم ينشأ بعد. هذا ليس في تصميم النظام فحسب بل وأيضًا في تشغيله الفعلي.

لقد أعربت بعض الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي عن مخاوفها بشأن الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. يشتكون من وجود جوانب في تصميم المحكمة لا ترضيهم. إنني أحثهم على إعادة النظر في هذا الاعتراض. وفي حثهم على إعادة النظر هذه، أوصي لهم بعبارات لشخصية تاريخية بارزة – جورج واشنطن، أول رئيس للولايات المتحدة. في 1 تموز/يوليه 1787، في سياق المؤتمر الذي كان منعقدا في فيلادلفيا لصياغة ما هو الآن دستور الولايات المتحدة، كتب الجنرال واشنطن رسالة إلى ديفيد ستيوارت، هو أحد أفراد الأسرة، حول الاختلافات الحادة في وجهات النظر التي ظهرت بوضوح خلال المؤتمر. كتب واشنطن في رسالته، من بين أمور أخرى،

”إن إرضـــاء الجميع أمر مســـتحيل، محاولة فعل ذلك ســـتكون عبثاً؛ وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة هي... تشكيل حكومة تتحمل عين الانتقاد الفاحصة ونثق في حسن نية ووطنية الشعب لتنفيذها“.

وفي 24 أيلول/سبتمبر 1787، بعد أسبوع واحد من اختتام مؤتمر فيلادلفيا واعتماد دستور الولايات المتحدة، كتب واشنطن رسالة أخرى، هذه المرة إلى ثلاثة حكام سابقين لولاية فيرجينيا، يحثهم فيها على دعم مصادقة فيرجينيا على الدستور الجديد. كتب في تلك الرسالة،

”كنت أتمنى أن يكون الدستور المقدم أكثر كمالاً، لكنني بصدق أعتقد أنه أفضل ما يمكن الحصول عليه في هذا الوقت – وبما أنه قد تم فتح باب دستوري للتعديل لاحقاً، فإن اعتماده في ظل الظروف الحالية للاتحاد هو في رأيي أمر محبذ“.

تروي هاتان الرســالتان من الجنرال واشـنطن نفســه قصــة الخلاف العاصــف الذي واجه دســتور الولايات المتحدة الجديد والظروف التي تم بموجبها اعتماده في عام 1787. ولكن هذه هي أيضًا قصة اعتماد معاهدة المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي، الظروف التي تم فيها اعتمادها في عام 1998. إذا كان دســتور الولايات المتحدة يمكن أن يثير ذلك الجدل المذهل الذي واجهه في 13 ولاية فقط من الاتحاد الأمريكي في ذلك الوقت، حيث عارضـــه الكثيرون بشـــدة لعدم كونه وثيقة أفضـــل، فلا ينبغي أن يكون مفاجئًا أن يكون هناك بعض الدول من بين 193 دولة تشكل الأمم المتحدة والتي قد تجد نظام روما الأساسي وثيقة غير كاملة. لكنني أود أن أحث تلك الدول على إعادة النظر في اعتراضاتها والانضمام إلى نظام روما الأساسي، مع العلم أنه لا يمكن حتى الزعم بأن الدساتير الوطنية لهذه الدول لديها الصياغة المثالية التي ترغب فيها لنظام روما الأساسي.

كما يجب أن لا ننشغل بأسئلة تتعلق بالحاجة التي لا يمكن إنكارها إلى تحسين عمل نظام بشري، نظام روما الأساسي. ويجب أن أؤكد في هذا الصدد أن كل نظام قانوني أو قضائي في العالم، حتى الأنظمة التي لديها أفضـل التصـاميم، يديرها بشـر، هذا يسـتلزم بالضـرورة حاجة لا تنتهي إلى التحسـين. ونحن في المحكمة ندرك جيدًا هذه الحاجة. ولهذا قمنا طواعية بالدعوة إلى استعراض للأنظمة في وقت سابق من هذا العام. لم يتم فرض هذا الاستعراض علينا من خارج المحكمة نفسها. بل نحن، قيادة المحكمة، الذين طلبناه. وفتحنا أبوابنا له بالكامل. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يُجرى فيها مثل هذا الاســتعراض الشــامل خلال 18 عاما من عمل المحكمة. وقد تلقينا الآن التقرير. رغم أن ممارســة الاســتعراض نفســها لم تكن مثالية – وهذا أيضًـا لكونها ممارسـة بشـرية – إلا أننا واثقون بأن الملاحظات والتوصـيات الواردة في التقرير سـتقطع شوطًا طويلاً نحو دفعنا إلى إجراء التحسينات التي نعرف أنها ستساعد المحكمة على توطيد القيم الإيجابية التي تمتلكها للبشرية.

في النهاية، المغزى من القصة هو أنه لدينا الآن أداة للأمل في المساءلة تم إنشاؤها بشكل يصعب تصـديقه عندما سـنحت فرصـة نادرة للقيام بذلك خلال فترة مميزة من الزمن في تسـعينات القرن الماضـي. ويجب ألا ندخر وسـعاً للحفاظ عليها وجعلها تعمل بشـكل أفضـل، لأننا إذا فقدناها فقد لا نسـتعيدها في أي وقت قريب.